

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩٣٥

الثلاثاء، ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد حسينلي
	الأرجنتين	السيدة بيرسيغال
	أستراليا	السيد بلس
	باكستان	السيد ترار
	توغو	السيد بوكو
	جمهورية كوريا	السيد شين دونغ إيل
	رواندا	السيد كاينامورا
	الصين	السيد جانغ تشانغوي
	غواتيمالا	السيدة بولانيوس بيريز
	فرنسا	السيد بيكاسو
	لكسمبرغ	السيدة فليس
	المغرب	السيد بنموسى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ميك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سيتزر

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

(S/2013/133)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-506



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥|٠٥

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثانية عشرة لالتزام المجتمع الدولي تجاه أفغانستان. أعتقد أن هذه لحظة رائعة لكي أعرب فيها عن شكري للأمين العام على عرضه تقريره (S/2013/133) على المجلس اليوم، وأقول أنني أقدر أيما تقدير مساهمة السفير تانين في هذه المناقشة.

إن إسبانيا التي ما فتئت جزءاً من هذه العملية منذ البداية تقدم المساهمة العسكرية والمدنية من أجل استقرار وإعمار البلد. لقد كانت الخسارة البشرية كبيرة في الجهود العسكرية الإسبانية في أفغانستان، أذ قضى ١٠٠ إسباني منذ وصول قواتنا إلى هناك. وحالياً فإن إسبانيا ثامن أكبر دولة مساهمة في قوة المساعدة الأمنية الدولية التابعة للناتو والموجودة في أفغانستان بموجب ولاية من مجلس الأمن. ونعكف حالياً على سحب ٣٠٠ جندي إسباني ما برحوا في أفغانستان، وموزعين في جميع أرجاء محافظة هيرات التي تدير إسبانيا مطارها؛ ومحافظة بادغيس التي تعتبر من بين المحافظات الصعب جدا الوصول إليها والمحافظة الأشد حرماناً في البلاد، ويتواجد فريق إعادة الإعمار الإسباني في قلعه - آي - ناو) وكابل. وقدمت إسبانيا الدعم في الماضي لجهود الحكومة الأفغانية ولا تزال تدعم بقوة اليوم تلك الجهود في عملية الانتقال المعقدة، في المجالين الأمني والمدني على السواء. وندخل حالياً مرحلة صعبة في العملية.

ونحن في المرحلة النهائية، كما يعلم الجميع. ويتعين علينا جميعاً أن نبذل قصارى جهدنا لضمان أن تكون عملية الانتقال مستدامة ولا رجعة فيها. وبالتالي لا بد من مضاعفة جهودنا في الأشهر المقبلة، لا سيما في مجالات الحوكمة وبناء المؤسسات والتنمية الاقتصادية.

وفي مقاطعة بادغيس، استكمل بالفعل نقل المسؤوليات في قطاع الأمن إلى السلطات الأفغانية في مناطق المقاطعة الست. ونشعر بالارتياح للطريقة التي تمضي بها قدما عملية الانتقال. وستواصل إسبانيا التعاون وستبقى ملتزمة بشكل صارم بأنشطة تقديم المشورة والتدريب ودعم قوات الأمن الأفغانية خلال استكمال عملية الانتقال.

وفي ما يتعلق بالجوانب المدنية لعملية الانتقال، نحن الآن في موقف يمكننا من استكمال نقل مشاريع التعاون التي طورناها في منطقة مسؤوليتنا. وننظر في القيام بذلك العمل بالتوازي مع نقل السلطة في مجال توفير الأمن البالغ الأهمية. وفي الوقت الحالي، فإن معظم المشاريع يديرها بالفعل موظفون أفغان. وسيضفي الطابع الرسمي على نقل المسؤوليات بالتوقيع على الاتفاقات المناسبة مع ممثلي الوزارات الأفغانية التي ستتولى المسؤولية عن تلك المشاريع.

وفي عام ٢٠١٣، سيختتم التعاون الإسباني في أفغانستان بعد سبع سنوات من التعاون الإيجابي. ولكن ينبغي التأكيد على أن برنامج التعاون الإسباني سيواصل المشاركة في المشاريع المتعددة الأطراف من خلال مساهماته في المنظمات الدولية.

وبالرغم من الصعوبات الكامنة في عملية السلام المعقدة، فإن التقدم الذي أحرز مؤخراً يمكننا من الأمل باحتمال استئناف الحوار صوب تحقيق المصالحة المستدامة والشاملة. ولكي يكمل ذلك بالنجاح، ينبغي إشراك الجماعات المسلحة وجميع قطاعات المجتمع الأفغاني في سياق احترام الدستور الأفغاني، وبخاصة حينما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات.

لقد كان عام ٢٠١٣ سنة لأحداث دولية رئيسية ذات صلة بأفغانستان. وحن الوقت الآن للإشارة إلى الإنجازات العديدة للعام.

وأخيراً، أود أيضاً أن أؤكد على الأهمية البالغة التي توليها إسبانيا للدور الذي يمكن أن يضطلع به الاتحاد الأوروبي في مساعدة السلطات الأفغانية بشأن المسائل المتصلة ببناء القدرات، بما في ذلك الحوكمة والشفافية وسيادة القانون، فضلاً عن دوره في تدريب موظفي الخدمة المدنية وأعضاء قطاعي الشرطة والقضاء، وفي التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلد على وجه العموم.

وفي ضوء ما سبق قوله، تؤيد إسبانيا تأييداً تاماً المفاوضات الجارية للتوصل إلى اتفاق طموح للتعاون من أجل الشراكة والتنمية بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان، وهو بالتأكيد سيحدد المسار ويوجه العلاقات بين كلا الشريكين في الأعوام المقبلة. وستكون الأشهر المقبلة حاسمة لتوطيد تراث المجتمع الدولي في أفغانستان. ومن الضروري عدم الرجعة في أوجه التقدم والنتائج المحرزة في العقد الماضي.

لقد أدلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بأفغانستان بالفعل ببيان نحن بطبيعة الحال نؤيده. ومع ذلك، أشعر بالامتنان أيضاً، سيدي الرئيس، لكونكم أتحتم لي الفرصة للإدلاء بمجموعة إضافية من التعليقات بصفتي الوطنية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا. **السيد فيتيج (ألمانيا)** (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن شكري للممثل الخاص للأمين العام، السيد كوبي، على قيادته المحنكة في رئاسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وعلى جميع جهوده لدعم الشعب الأفغاني، ولفريقه.

وستواصل ألمانيا دعم أفغانستان بالشراكة الوثيقة طوال عقد التحول. وفي مؤتمري بون وطوكيو، حددت أفغانستان والمجتمع الدولي إطار التعاون وأكدداً على التزاماتهما المتبادلة. ولذلك نشعر بالسرور إذ نرى أن إطار طوكيو

وستظل أفغانستان بحاجة إلى المساعدة الدولية بعد عام ٢٠١٤. ولذلك السبب يجري تحديد أسس البعثة المتحدة الجديدة لفترة ما بعد عام ٢٠١٤، بالتركيز حصراً على المهام المتعلقة بالتعليم والتدريب. وبتلك الطريقة ستسعى البعثة لمساعدة قوات الأمن الوطنية الأفغانية بأفضل السبل الممكنة بغية تمكنها من التعامل بشكل ناجح مع الأعمال الهامة التي يتعين عليها القيام بها والمتوقعة منها.

وعلى الصعيد الإقليمي، نشيد بكون عملية اسطنبول، التي يتمثل هدفها الرئيسي في تعزيز التعاون والأمن الإقليميين بغية تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان، تمضي قدماً على نحو حاسم. وتقوم إسبانيا في الوقت الحالي بفحص إسهاماتها في تدابير بناء الثقة المرتبطة بالعملية.

وإضافة إلى كل ما بينته من فوري، فإننا أيضاً نعمل على تأمين الاستدامة السياسية والمالية الأساسية لتوطيد النظام السياسي الأفغاني. ونثق بأن حكومة أفغانستان ستواصل الوفاء بالتزاماتها الأساسية في مجالات الحوكمة والتنمية وسيادة القانون وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد.

وفي ذلك السياق، ستمثل الانتخابات الرئاسية التي أعلن إجرائها في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤ تحدياً كبيراً من الناحية اللوجستية. وسيواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم إلى أفغانستان، التي سيتعين عليها بدورها أن تكفل إجراء انتخابات شاملة وشفافة وديمقراطية وذات نتائج يمكن للشعب الأفغاني أن يؤيدها بشكل كامل.

وستتسم أعمال الأمم المتحدة والدعم الذي تقدمه بأهمية كبيرة في تلك الانتخابات. ولذلك السبب تؤيد إسبانيا القرار بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لفترة عام واحد، وهي تقدر تقديراً كبيراً الدور المحوري والحيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان.

ولذلك، نرحب بالتطورات التي حدثت مؤخرا في عملية المصالحة التي يقودها الأفغان. ويشمل ذلك الجهود التي تبذلها أفغانستان والمجتمع الدولي لتهيئة الظروف المواتية لإجراء حوار موضوعي، مثل التحضيرات لافتتاح مكتب لحركة طالبان في الدوحة. وفي هذا الصدد، نقدر أيضا إسهام الجهات الإقليمية الفاعلة. فدعمها أمر بالغ الأهمية لتعزيز عملية السلام والمصالحة. ونشجع جميع الأطراف على تعزيز جهودها.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على أن الأمم المتحدة ستواصل القيام بدور حاسم في العام المقبل وخلال عقد التحول على السواء. ومن ثم، فإننا نرحب باتخاذ المجلس للقرار ٢٠٩٦ (٢٠١٣) الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمدة ١٢ شهرا. وستواصل ألمانيا دعم بعثة الأمم المتحدة في الاضطلاع بولايتها، وخاصة في دعمها للحكومة الأفغانية والتحضير للانتخابات الرئاسية وفي حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة، وفي ضمان التنسيق الفعال بين المانحين وحكومة أفغانستان. ولكي ترقى البعثة إلى مستوى تلك التوقعات، نؤيد بقوة توفير موارد كافية للبعثة ووجودها الملائم في جميع أنحاء البلد.

وأخيرا، فإننا نتطلع إلى المشاركة في حوار بناء خلال الشهر المقبل حول دور البعثة بعد عام ٢٠١٤.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد روجيتشكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه التحية إلى جميع الأمم والشعوب هنا، ومن بينهم الكثيرون من أفغانستان، مع أطيب التمنيات للعام الجديد. إن عيد النيروز يمثل دائما صحوة وبداية جديدة، ولحظة تجمعنا نعيش في انسجام مع الطبيعة. فهو يجعلنا ننسى قسوة الشتاء ونقدر دفء الشمس. ونحن متفائلون جدا بأن دفتها سيزود مداولاتنا اليوم بطاقة إيجابية.

للمساءلة المتبادلة اكتسب زحما كبيرا، ونحن نلزم انفسنا بزيادة العمل صوب تنفيذ ذلك الإطار. واود أن أركز على مسألتين رئيسيتين في ذلك الصدد.

والمسألة الأولى هي الانتخابات. فنحن نشيد بالتقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان في الإعداد للانتخابات الرئاسية المقرر اجراؤها في نيسان/أبريل ٢٠١٤. بيد أنه لا تزال هناك تحديات. ونتطلع إلى الاعتماد العاجل لإطار قانوني للانتخابات، فضلا عن التعيين في الوقت المناسب لرئيس جديد للجنة الانتخابات المستقلة ولأعضاء اللجنة. ونؤكد على ضرورة إنشاء آلية موثوق بها للشكاوى ولاتخاذ تدابير فعالة لمنع تزوير الانتخابات الواسع النطاق. وأخيرا، والأكثر أهمية، نحن نشجع جميع اصحاب المصلحة الأفغان على الانخراط في حوار بناء بشأن هذه المسائل بغية إيجاد اوسع توافق ممكن للآراء.

ويمكن لبعثة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور مفيد في دعم العملية التي يقودها ويمتلكها الأفغان. ولذلك نرحب بالقرار الذي اتخذته السلطات الأفغانية لطلب دعم بعثة الأمم المتحدة لانتخابات ٢٠١٤-٢٠١٥ وبعثة الأمم المتحدة اللاحقة لتقييم الاحتياجات الانتخابية التي اوفدت في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير. وتقف ألمانيا على استعداد لزيادة دعم تلك العملية إلى جانب بعثة الأمم المتحدة وشركائها الدوليين. وهدفنا المشترك هو اجراء انتخابات شاملة وشفافة وذات مصداقية في أفغانستان تسهم في التنمية المستدامة لنظام البلد السياسي وتكون مستندة بشكل ثابت على الدستور الأفغاني.

ثانيا، تتسم هيئة بيئة أمنية مستقرة بأهمية بالغة لتحقيق هدف أفغانستان المتمثل في زيادة التطور إلى بلد ديمقراطي ومزدهر اقتصاديا.

يقدم مثالا إيجابيا وهو يستحق دعمنا. ويجب أن تكون هناك ملكية أفغانية قوية لعملية السلام والمصالحة.

ونرى أن الانتقال السياسي يمكن أن يغير قواعد اللعبة في الديناميات الداخلية لأفغانستان. ونعتقد أن الأفغان سيتخذون جميع الخطوات اللازمة من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع. ولن يتسنى إحراز تقدم في مجالات الأمن والحوكمة الرشيدة والتنمية إلا إذا شكلت حكومة شرعية تملك القوة الكافية لتحقيق ذلك. ويمكن لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان القيام بدور في تقديم المشورة بشأن كيفية المضي قدما بكفاءة في الإصلاحات الانتخابية والتوعية السياسية الأوسع للمجتمع الأفغاني. ويخشى البعض أن أفغانستان قد تتزلق مرة أخرى، بعد مغادرة القوات الدولية، إلى أتون التمرد أو تعود إلى الحرب الأهلية أو تصبح مركزا للإرهاب من جديد. وينبغي لنا أن نوحّد جهودنا لضمان أن نقف بحزم جنبا إلى جنب مع أفغانستان والشعب الأفغاني بشأن هذه المسألة. وقد ضمن مؤتمر بون وطوكيو ومؤتمرات قمة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وشيكاغو ولشبونة وغيرها من المحافل الدولية أن يلتزم المجتمع الدولي التزاما قويا بعدم التخلي عن الأفغان.

وعلى أن نأخذ في الاعتبار خطورة التهديد الذي يشكله إنتاج الأفيون في أفغانستان لاستقرار المنطقة والوضع الأمني العام. ونرحب بالتزام الحكومة الأفغانية بمكافحة هذه المشكلة. غير أنها لا يمكنها أن تنجح وحدها دون التعاون الإقليمي والمشاركة الدولية. ولذلك، فإننا نؤيد المبادرات التي يقودها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والتي لا تهدف إلى القضاء على زراعة الخشخاش فحسب، ولكن أيضا إلى التعامل مع الجوانب ذات الصلة، مثل التنمية وإنفاذ القانون. ومن المهم للغاية أن تتعاون البلدان المجاورة وأن تقوم بدور نشط في هذا المجال. وبخصوص مراقبة الحدود، على سبيل

أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به الممثل الخاص أوسكاس بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبينما نؤيد تماما الأولويات المشتركة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان، أود أن أؤكد على بعض النقاط التي نعتبرها مهمة.

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2013/133). وقد زودتنا إحاطته الإعلامية وتقريره بصورة شاملة عن أفغانستان اليوم. ونحن سعداء بالتقدم المطرد في نقل المسؤولية الأمنية والحجم المتزايد للشرطة الوطنية الأفغانية والجيش الوطني الأفغاني. وفي كثير من المناطق التي اضطلعت القوات الأفغانية بدور القيادة فيها، يسير نقل المسؤوليات الأمنية في الاتجاه الصحيح. ونرحب بجهود وزارة الداخلية الرامية إلى تحويل الشرطة من قوة أمنية إلى هيئة تركز على إنفاذ القانون وتوفير الحماية. ودور الشرطة المحلية أمر حيوي، خاصة في المناطق النائية من البلد. ولكن عملية بناء قوات أمن وطنية أفغانية قائمة بوظيفتها وذات مصداقية يجب أن تمضي قدما. ونرى أن التحدي الرئيسي يتمثل في الهجمات التي ينفذها مجندون أفغان ضد زملائهم من أفراد القوات الدولية والتي تؤثر سلبا على الحالة العامة بطرق متعددة. وقد وصل حجم قوات الأمن الوطنية الأفغانية إلى الأرقام المتوقعة تقريبا. ولذلك، ينبغي أن يتحول التركيز الآن إلى الجودة والولاء والكفاءة المهنية.

وبينما يسير قطاع الأمن على الطريق الصحيح، من المهم أيضا تركيز الجهود على العناصر السياسية والاقتصادية للعملية الانتقالية وكفالة تزامنها مع الخطة الحالية لتسليم المسؤولية الأمنية كاملة إلى كابول في عام ٢٠١٤. وإحراز مزيد من التقدم في المصالحة أمر حاسم لتحقيق النجاح في المستقبل. واستعداد بعض عناصر طالبان لترك صفوف الحركة المتمردة والمشاركة في الحوار والدخول في العملية السياسية يمكن أن

بعد عام ٢٠١٤. ومع مرور الوقت بسرعة كبيرة وكثرة التحديات، ينبغي أن نشرع في التفكير وفي مناقشة كيفية تعديل ولاية البعثة في فترة ما بعد عام ٢٠١٤، والتي لا بد من توفير الموارد المناسبة لها. وينبغي للأمم المتحدة أن توحد العمل والأداء. وسلوفاكيا ستدعم أفغانستان حتى عام ٢٠١٤ وما بعده. وبينما سيتوقف أي دعم عسكري بعد عام ٢٠١٤ على احتياجات البعثة الجديدة بقيادة حلف الأطلسي بعد رحيل القوة الدولية للمساعدة الأمنية، فقد اتخذنا قرارا بتقديم دعم مالي قدره ١,٥ مليون دولار لمؤازرة قوات الأمن الوطني الأفغانية خلال الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧. وأفغانستان لا تزال على رأس أولويات ما نقدمه من مساعدة إنمائية رسمية.

يتمثل أحد أشهر تقاليد عيد النيروز في أوساط الأفغان في أن ينسى الناس أخطاء بعضهم بعضا ويغفرونها وفي بدء العام الجديد بأمل جديد وأهداف جديدة. فما من أحد لا يرتكب أخطاء سوى الذين لا يفعلون شيئا. والنصر يمنحنا الفرح؛ والهزيمة تمنحنا الخبرة والقوة. والحكماء هم الذين يعملون ويتعلمون كيفية تحقيق الأمل الجديد الذي يستحقه جميع الناس في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد كولغا (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بداية، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. وفي نفس الإطار، أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى عرض تقريره (S/2013/133). وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص يان كوبيتش على العمل الشاق الذي يقوم به هو والبعثة على أرض الواقع في أفغانستان. كما أود أن أشكر السفير تانين على ملاحظاته الشاملة اليوم. ويؤيد

المثال، فإن هذا التعاون عامل هام في القضاء على الأنشطة غير القانونية العابرة للحدود بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والأسلحة، وكذلك الإرهاب.

لا تزال أفغانستان اليوم مجتمعاً مسلماً فخوراً حيث يزيد عدد النساء الأعضاء في الجمعية الوطنية الأفغانية على مثيله في العديد من الديمقراطيات. وفرص الحصول على التعليم تقترب من أن تكون متاحة للجميع. وفي ظل حكم طالبان، لم يتجاوز عدد المتحقين بالمدارس مليون طفل، جميعهم من الصبيان تقريبا. والآن، فإن أكثر من ٨ ملايين طفل يذهبون إلى المدرسة، وأكثر من ثلثهم من البنات.

وفي عام ٢٠٠١، كان الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان حوالي بليون دولار. وفي عقد واحد، وصل هذا الرقم إلى ٢٠ بليون دولار، وهو ما يرجع الفضل فيه بدرجة كبيرة إلى المساعدات الخارجية حتى الآن. ولكن أفغانستان لديها القدرة على الاستفادة من هذا الاستثمار. ومن بين النتائج الأكثر وضوحا الزيادة الكبيرة في استخدام التكنولوجيات الجديدة ونمو الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وفي ظل حكم طالبان، لم تكن الرعاية الصحية الأساسية متوفرة سوى لعشر السكان. والآن بعد أن توفرت رعاية صحية أفضل عموما، ازداد العمر المتوقع من ٤٥ إلى ٦٢ سنة للرجال وإلى ٦٤ سنة للنساء. وتحسين التعليم والرعاية الصحية وتوفير مناخ مشجع للأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم يشكّلان حجر الزاوية للتنمية المستدامة التي لا رجعة فيها بعد تخفيض الوجود العسكري.

وختاما، فإن بعثة الأمم المتحدة طرف فاعل أساسي لا يعوض في أفغانستان، وينبغي تمديد دورها. وفي هذا الصدد، نقدر عبارات الدعم للسيد يان كوبيتش تقديرا لقيادته لهذه المهمة الصعبة بروح مهنية. ونعلم أن الأمم المتحدة وبعثتها ستكونان من الأطراف الفاعلة الهامة في أفغانستان، وخاصة

وبالإضافة إلى دعم الحكومة المركزية من خلال مساهماتنا السنوية المقدمة إلى الصندوق الاستثماري لتعمير أفغانستان، فإننا ننفذ مشاريعنا الثنائية لمساعدة أفغانستان. بمعارفنا وخبراتنا. على سبيل المثال، تعد جامعة كابول حاليا برنامج درجة ماجستير في مجال تكنولوجيا المعلومات بدعم من جامعة تالين، ونواصل دعوة الموظفين المدنيين الأفغان إلى حضور دورات تدريبية في تالين.

وأود أيضا أن أوجه الانتباه إلى حالة حقوق الإنسان. حيث تحققت مكاسب في مجال حماية حقوق الإنسان في أفغانستان، على الرغم من وجود حاجة لتحسين الحالة.

وفي مشاريعنا الإنمائية، تولي إستونيا المزيد من الاهتمام لتعزيز حقوق المرأة ورعاية الأطفال، لأنهم يشكلون الفئات الأكثر ضعفا. ونعتقد أنه لا ينبغي استخدام التقاليد أو المعتقدات ذريعة لعدم المساواة بين الجنسين وعدم الاعتراف بحقوق المرأة. خلال الدورة الأخيرة للجنة وضع المرأة، أدان وزير خارجية إستونيا، السيد أورماس بيت، بقوة جميع أشكال العنف المرتكب ضد النساء والفتيات. ونأمل أن يؤدي اعتماد الاستنتاجات المتفق عليها للجنة في إعطاء مزيد من الزخم لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات في أفغانستان. كما تدعو إستونيا إلى التنفيذ الفعال والسريع لخطة العمل المتعلقة بمنع تجنيد القصر وما يتبعه من قتل وتشويه وعنف جنسي ضد الأطفال.

ولا تزال ثمة العديد من التحديات التي تواجه أفغانستان وهي تشق طريقها لتصبح بلدا مستقرا وآمنا وديمقراطيا ومزدهرا، وتتمثل هذه التحديات في نقل الأمن والمسؤولية المدنية وعملية المصالحة، والانتخابات المقرر عقدها العام المقبل، وأخيرا وليس آخرا التحول الاقتصادي.

ويسرنا الإحاطة علما بأن انتقال المسؤوليات لقوات الأمن الأفغانية، في مساره الصحيح، وبأن الحكومة الأفغانية

وفد بلدي أيضا البيان الذي تم الإدلاء به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد حققت أفغانستان تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة، ومن الأهمية بمكان ألا يضيع ذلك الزخم فيما يمر البلد بواحدة من أكثر الفترات محورية في تاريخه. ومن الضروري أن يواصل المجتمع الدولي مشاركته القوية في دعم جهود أفغانستان خلال المرحلة الانتقالية، وكذلك بعد عام ٢٠١٤.

ويمكنني أن أؤكد للمجلس بأن إستونيا ستظل ملتزمة بدعم أفغانستان بعد انتهاء عمل بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

كانت إستونيا شريكا لأفغانستان منذ أمد طويل. وليس ثمة بلد آخر في العالم، انخرطنا فيه قويا مثلما هو الحال في أفغانستان. إن إستونيا إحدى أكبر المساهمين من حيث الدخل الفردي في بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وتوجد قواتنا في ولاية هلمند إلى جانب القوات البريطانية. ومن المقرر سحب الوحدة العسكرية، في منتصف عام ٢٠١٤. ومن خلال الاحتفاظ بوحدتنا في أفغانستان حتى نهاية الفترة الانتخابية، فإننا نرمي إلى الإسهام في ضمان مستقبل أفغانستان. كما أننا ننظر أيضا في تقديم دعم مالي لبعثة ما بعد عام ٢٠١٤، واستدامة قوات الأمن الوطنية الأفغانية. كما تساهم إستونيا أيضا في بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي وبعثة التدريب التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

ولا نعتقد بأنه يمكن التوصل إلى حل مستدام في أفغانستان استنادا إلى المساهمة العسكرية فقط. من أجل التصدي لأسباب المشاكل التي تواجهها أفغانستان، يتعين علينا مواصلة بذل جهودنا في مجال التعاون الإنمائي بعد عام ٢٠١٤.

وتركز المساعدة الإنمائية لإستونيا على أربعة قطاعات، وهي الأمن والتعليم والرعاية الصحية وسيادة القانون.

فرصا لتحقيق النمو الاقتصادي. ولذلك، تؤيد إستونيا عملية اسطنبول وتنفيذ تدابير بناء الثقة.

تولت الأمم المتحدة والبعثة زمام المبادرة الهامة في مجال التنسيق المدني والعسكري، والتعاون في مجال تقديم المساعدات الإنمائية الدولية، وحماية حقوق الإنسان ورصد حالة حقوق الإنسان، والجهود المبذولة للتصدي لتجارة المخدرات، وكما جرت الإشارة من قبل، من أجل تيسير عملية المصالحة وتقديم المساعدات فيما يخص الانتخابات. ولذلك السبب، من الصعب التقليل من الدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة وهيئتها في أفغانستان. وبعد رحيل القوات العسكرية الأجنبية، من المرجح أن يتزايد ذلك الدور.

بما أن التزام الأمم المتحدة ومساعداتها أساسية خلال المرحلة الانتقالية في أفغانستان، فإننا ندعم بالكامل تمديد فترة ولاية البعثة لعام إضافي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إيلير (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ ببيان بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها خلال هذا الصباح.

ونرحب بالإشارات الإيجابية الأخيرة القادمة من أفغانستان. ومع قرب الانتهاء من الفترة الانتقالية، نلاحظ وجود إشارات واعدة تنم عن استعداد الأفغان لتولي مسؤولية مستقبلهم.

إننا نتحرك صوب المرحلة الخامسة من الفترة الانتقالية، التي يخضع فيها ٨٧ في المائة من الشعب الأفغاني بالفعل للإشراف الأمني الأفغاني. ويشكل انخفاض الحوادث المتصلة بالأمن، علامة إيجابية. وتتطور قدرات قوات الأمن الأفغانية.

قد أعلنت بأن القوات الأفغانية جاهزة لتولي مسؤولية الأمن فيما يخص ٩٠ في المائة من سكان البلد.

إن تنفيذ إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة، أساسي لتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل، وتحقيق نجاحات مستقبلية في أفغانستان، ونقر بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه في العملية.

كما يكتسي تنظيم انتخابات حرة وشفافة ونزيهة خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، أهمية فيما يخص تحسين شرعية الفترة الانتقالية السياسية وتوطيد الديمقراطية في أفغانستان. ونشدد على الضرورة الملحة لاعتماد الإطار القانوني والمؤسسي مع نظام ملائم للرقابة والتوازنات، من أجل الإجراء السليم للانتخابات. ويتعين بمساعدة قوات التحالف، توفير بيئة آمنة للانتخابات. ونؤكد أهمية إنشاء إدارة انتخابية فعالة، وآليات لمنع التزوير. ويظل دور الأمم المتحدة ضروريا في عملية التحضير للانتخابات، من خلال تقديم المساعدات التقنية والمالية.

وعملية المصالحة ينبغي، بطبيعة الحال، أن يقودها الأفغان ويتولون زمامها. ومع ذلك، نرى أنه لا غنى عن دعم البعثة القوي للمجلس الأعلى للسلام، فيما يخص بناء الثقة.

وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية في أفغانستان خلال الفترة الانتقالية، فإننا نشجع الحكومة على تنفيذ الإصلاحات الضرورية، وتقديم كل الدعم اللازم للقطاع الخاص وضمان إيجاد بيئة أعمال تجارية آمنة ومستقرة وتحسين تدابير مكافحة الفساد. والاستثمار في تعليم الناس ومهاراتهم مهم أيضا لزيادة النمو الاقتصادي.

إن تعزيز التعاون الإقليمي فيما بين بلدان جنوب ووسط آسيا المجاورة، مهم من أجل تحقيق بيئة أمنية دائمة في أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح التعاون الإقليمي الوثيق

والحكومة الأفغانيان من أجل التغلب على تلك المشاكل. وستعزز مواصلة المجتمع الدولي التعبير عن إرادته، آمال الشعب الأفغاني في المستقبل، والمساعدة على ضمان إجراء فترة انتقالية سلسة.

وفي ذلك الصدد، يسعدنا أن نرى زيادة الجهود الرامية إلى الانتقال إلى المسائل الموضوعية في إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة، من جانب الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي على حد سواء، لضمان التنفيذ الفعلي للالتزامات المتبادلة.

ونحن على إقرار برامج الأولويات الوطنية الجديدة وسياسة إدارة المعونة.

ومع تخفيض الوجود الدولي، فإن التعاون الإقليمي يكتسب زخماً. ذلك أن عملية اسطنبول قد تجاوزت جميع التوقعات بإحرازها تقدماً سريعاً. وقد كان ذلك ممكناً بفضل روح الملكية الإقليمية، والمشاركة وتقديم الدعم التقني من قبل الأمم المتحدة ووكالاتها، فضلاً عن الاهتمام والدعم من جانب المجتمع الدولي. وقد كان من دواعي سرورنا أن تحظى الخطط اللازمة لتنفيذ التدابير الستة لبناء الثقة بالتأييد في اجتماع كبار المسؤولين المعقود في باكو في ٦ شباط/فبراير. ومن المتوقع أن يضع اجتماع كبار المسؤولين المقبل الذي سيعقد في كابول في ٢٥ آذار/مارس التفاصيل النهائية لخطط التنفيذ التي أقرت من حيث المبدأ. وسيتم تعزيز الزخم بقدر أكبر في الاجتماع الوزاري المقبل المقرر عقده في ألماتي في ٢٦ نيسان/أبريل، علماً بأنه الاجتماع الوحيد المقرر بشأن أفغانستان حتى الآن على مستوى وزراء الخارجية لعام ٢٠١٣.

وتشكل المبادرات الثلاثية والرابعة الأطراف أدوات هامة لتعزيز الملكية الإقليمية في صميم عملية قلب آسيا. وبذلك الروح، فقد أسهمت عملية عقد مؤتمرات القمة الثلاثية بين أفغانستان وباكستان وتركيا في الحوار والتعاون الإقليميين عبر الاجتماعات السبعة المعقودة منذ عام ٢٠٠٧. وقد ركز آخر

ولا تزال زيادة قدراتها واختصاصاتها في إطار سيادة القانون، تشكل أولوية قصوى.

وتجري التحضيرات لانتخابات عام ٢٠١٤ على قدم وساق. ونحن نؤيد جميع الجهود الرامية إلى إجراء عملية سياسية ديمقراطية وشاملة، من خلال تنظيم انتخابات مستقلة وحرّة ونزيهة، بمشاركة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. في ذلك الصدد، نشي على الجهود التي تبذلها لجنة الانتخابات المستقلة، والبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن عمليتي المصالحة والانتقال متداومتان فيما بينهما. وتشكل المواصلة الناجحة لجهود المصالحة وإحلال السلام التي يبذلها الأفغان، خطوة هامة أخرى لتحقيق الأمن والاستقرار والانتقال السياسي. ونرحب بالتقدم المحرز في ذلك المجال في إطار التوجيه الناجح للسيد رباتي، رئيس المجلس الأعلى للسلام، فضلاً عن جهود الوساطة السياسية التي تبذلها البعثة. والدعم الملموس الذي تقدمه حكومة باكستان لتحقيق المصالحة وإحلال السلام في أفغانستان، جدير بالملاحظة. وستواصل تركيا دعم العملية، مع أخذ المصالح العليا للشعب الأفغاني بعين الاعتبار.

وعلى الرغم من تلك العلامات الإيجابية، لا تزال ثمة تحديات سياسية واقتصادية وأمنية كبيرة. ولا تزال الحالة الأمنية مدعاة للقلق البالغ، مما يؤدي إلى تكلفة بشرية غير مقبولة. وتشكل الكوارث الطبيعية والفقر المزمن والتحديات الإنمائية، تهديدات خطيرة. وتعرض أكثر شرائح المجتمع ضعفاً، لا سيما الأطفال والنساء والفتيات، لمخاطر متزايدة. والعواقب الإنسانية والاقتصادية المحتملة للفترة الانتقالية مثيرة للقلق.

وفي خضم مضي أفغانستان قدماً فيما يخص الانتقال الأمني والسياسي، يجب أن نظل على علم بالوقائع التي تجري على أرض الواقع. ونشيد بالخطوات البناءة التي اتخذها الشعب

السيد مانجيف بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود الانضمام إلى الآخرين في التوجه بالشكر إليكم، سيدي، على تنظيم مناقشة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان في سياق تحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وأود أيضا تهنئتك على توليكم رئاسة المجلس للشهر الحالي. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، فضلا عن السفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على بيانه.

وإذ نتطلع إلى الجدول الزمني المقرر لانسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية وإجراء الانتخابات في أفغانستان، فإن من الأهمية بمكان أن تنفذ الالتزامات النابعة من المؤتمرات الدولية الرئيسية المعقودة في بون وشيكاغو وطوكيو، وعلى الصعيد الإقليمي في اسطنبول وكابول، بشأن تحقيق السلام والأمن والتنمية في أفغانستان، قولاً وفعلاً. وتكتسي تلك الالتزامات أهمية بالغة أيضا لتهيئة بيئة مواتية للاستدامة المالية والاكتفاء الذاتي في أفغانستان.

ومن المثير للقلق بوجه خاص أن الحالة الأمنية العامة في البلد ما زالت متقلبة في خضم التحولات الأمنية والسياسية والاقتصادية المترامية. فلا تزال أفغانستان تواجه تهديدا وجوديا جراء الإرهاب، على الرغم من مضي ما يربو على عقد من الزمان على وجود القوة الدولية للمساعدة الأمنية، علاوة على الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي. وما زال يتعين علينا عزل واحتثاث عصابات الإرهاب التي تشمل عناصر من تنظيم القاعدة وحركة الطالبان، وعسكر طيبة، وغيرها من الجماعات الإرهابية والمتطرفة التي تعمل في إفلات من العقاب من ملاذ آمن عبر حدود أفغانستان. ومع تخفيض وجود منظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان بزعم "قرب إنجاز المهمة" فليس ثمة مؤشر - استنادا إلى آخر أعمال الإرهاب والعنف - على حدوث تخفيض مماثل من جانب الجماعات الإرهابية لوجودها عبر الحدود. وأيما يكن ما يحدث في أفغانستان، فإنه

اجتماع ثلاثي عقد في أنقرة في كانون الأول/ديسمبر تحت عنوان "الترباط" على الحوار السياسي، والمسائل العسكرية والأمنية، وجهود السلام والمصالحة، والتنمية الاقتصادية والشراسة. ومن شأن المزيد من الترباط أن يسهم في تيسير التنمية الاقتصادية والاستقرار والاكتفاء الذاتي. ونولي أهمية خاصة لإكمال بناء وصيانة خطوط السكك الحديدية والطرق البرية المحلية، وتنمية المشاريع الاقتصادية الإقليمية، وتعزيز قدرات الطيران المدني.

ونرحب بجميع المشاريع والجهود الرامية إلى تعزيز المزيد من الترباط والنمو الاقتصادي على الصعيد الإقليمي. ولا تزال المشاركة البناءة لشركاء أفغانستان الإقليميين عنصرا أساسيا في التصدي للتحديات المشتركة، من قبيل الإرهاب، ووضع العوائق أمام التجارة والاستثمار، والاتجار بالمخدرات، بالإضافة إلى اللاجئين.

وبصفتنا شركاء إقليميين ودوليين لأفغانستان، ينبغي ألا ندخر جهدا للإسهام في رؤية بناء أفغانستان التي يسودها السلام والأمن والاكتفاء الذاتي. وفي ذلك مصلحة متبادلة بالنسبة لنا جميعا. وستواصل تركيا التضامن بشكل دائم مع الشعب الأفغاني، ولن تنفك تسهم في بناء أفغانستان آمنة ويسودها الأمن والرخاء، وهو ما دأبنا عليه على مدى عدة عقود.

وفي الختام، أود أن أعرب عن إيماننا القوي بأن الأمم المتحدة ستواصل الاضطلاع بدور هام للغاية عقب الفترة الانتقالية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للثناء على الجهود القيمة التي تبذلها الأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على وجه الخصوص، فيما يتعلق بالمضي قدما بعملية اسطنبول، فضلا عن الإعراب عن امتناننا العميق للممثل الخاص يان كوبيتش، وفريقه الذي يعمل بدأب.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

الحكومة الأفغانية. وعلاوة على ذلك فنحن بحاجة إلى حكومة ذات مصداقية بعد عام ٢٠١٤.

والأهم من ذلك أننا لم نر بعد أي دليل يدعم فكرة وجود خط فاصل بين تنظيم القاعدة والجماعات المتطرفة الإرهابية الأخرى. وبقينا، فإنه لم يتضح بعد أن تلك الجماعات والأشخاص الذين يدعمونها قد أحدثوا تغييرا أو أجروا إعادة تقييم استراتيجي لأهدافهم. وبالنسبة لنا، فليس ثمة معنى للزعم بوجود خطوط للتمييز لا تبدي معظم تلك الجماعات نفسها والجهات الراعية لها استعدادا لقبولها، سواء كان ذلك قولاً أو فعلاً.

ولا تزال الهند تشارك البلدان التي تشاطرها التفكير فيما يتعلق بتقاسم هدف تحقيق السلام والأمن والتنمية في أفغانستان. تحقيقاً لتلك الغاية، أجرت الهند حوارات مع الولايات المتحدة وأفغانستان عقدت في نيودلهي، وحوارات مع الصين والاتحاد الروسي عقدت في موسكو في شباط/فبراير.

ونحن على إيمان راسخ بأن الملكية والقيادة الأفغانية للعملية تكتسيان أهمية بالغة من أجل توطيد أسس السلام الدائم والاستقرار في البلد. وينبغي أن يتمكن الشعب الأفغاني من اختيار مصيره في بيئة خالية من الإكراه والتدخل الخارجي. ويشكل الأمن عنصراً أساسياً للتعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي يمكن أيضاً أن تكون عاملاً حافزاً لتعزيز أصوات الاعتدال والتسامح في المجتمع الأفغاني. وقد اتخذت الهند العديد من المبادرات في ذلك الصدد.

لقد كان مؤتمر قمة دلهي المعني بالاستثمار في أفغانستان، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٢، مسعى هاماً نحو تركيز الاهتمام الإقليمي والدولي على الاستثمار في أفغانستان، بالإضافة إلى إمكانية تعزيز التنمية الاقتصادية والاستقرار في أفغانستان خلال الفترة الانتقالية.

سيواصل التأثير على الأمن في منطقتنا وفي العالم بأسره. ولن ننسى الأضرار البالغة التي تسببت بها ملاذات الإرهاب الآمنة عندما انحدرت أفغانستان إلى هوة الفوضى في عقد التسعينيات من القرن الماضي. ومن الواضح، أننا لا نريد أن يحدث ذلك مرة أخرى.

لقد لاحظ تقرير الأمين العام (S/2013/133) بحق أنه لن يكون بوسع أفغانستان أن تحقق الاستقرار والنمو والازدهار الذي يستحقه شعبها ويتوق إليه، إلا بتحقيق السلام. وإذا تطلع أفغانستان قدماً نحو إجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات المحافظات في نيسان/أبريل ٢٠١٤، فإن علينا أن نضع في الاعتبار أن النهج التي تتم عن قصر النظر، والحلول السريعة المدفوعة بالمنفعة السياسية لن تثمر إلا عن وصفة للكوارث الجائحة. وبالتالي، فإن من الضرورة بمكان أن تستند أي تسوية سياسية إلى دوافع أفغانية وطنية كي تحظى بالقبول لدى جميع شرائح المجتمع الأفغاني، دون المساس بالمكاسب التي تحققت بشق الأنفس في السنوات العشر الماضية.

ومن شأن التركيز الثابت على إجراء الانتخابات وإرساء النظام الدستوري أن يساعد على ترسيخ دستور عام ٢٠٠٤ - الذي تمت مناقشته على نحو مستفيض، غير أنه لا يزال يحظى بأوسع توافق في الآراء حتى الآن - فضلاً عن توطيد الديمقراطية، وإضفاء الطابع المؤسسي على الانتخابات، وحصول جمهورية أفغانستان الإسلامية على الشرعية والقوة السياسية والمعنوية التي تمكنها من التفاوض مع حركة الطالبان، ومع دعاة إنشاء الإمارة الإسلامية، فضلاً عن التفاوض مع المجتمع الدولي من موقع القوة، علاوة على كفالة المكاسب التي تحققت فيما بعد عام ٢٠٠١ للأجيال الشابة والمسنّة من الأفغان. وعليه، يجب احترام الخطوط الحمراء المقبولة دولياً في أي نموذج للمصالحة قد يتم النظر فيه. وبالمثل أيضاً، ينبغي ألا تقوض الإجراءات المتخذة لدعم الانتقال السياسي مؤسسات

تقدم الهند المساعدة بأفضل ما في استطاعتها في عملية تعمير أفغانستان وتنميتها. وقد تعهدت الهند بتقديم مبلغ يصل إلى بليون دولار لأنشطة التنمية والمساعدة الإنسانية. تتوافق المشاريع قيد النظر مع المشاريع المقترحة في إطار البرامج الوطنية ذات الأولوية لحكومة أفغانستان. إن وتيرة استخدام المساعدات الهندية الحالية والمستقبلية وطابعه تحددتها خيارات الحكومة الأفغانية وارتياحها وقدرتها الاستيعابية.

تحتاج أفغانستان إلى المساعدة والدعم لبناء قدراتها لمساعدتها على التغلب على الآثار التي خلفتها ثلاثة عقود من الصراع الذي فرض من الخارج. تقدم الهند المساعدة لأفغانستان في إعادة بناء الأسس لمجتمعها من خلال تقديم المنح الدراسية لشبابها وبرامج التدريب التي تهدف إلى مساعدة المؤسسات الديمقراطية في الاستعداد للتصدي للتحديات المتعددة التي تواجهها.

ما برحت الهند ثابتة في التزامها بمساعدة الشعب الأفغاني في سعيه إلى بناء دولة مسالمة ومستقرة وديمقراطية ومزدهرة. وإذ تقترب من الآجال الزمنية البالغة الأهمية للانتقال في المستقبل القريب، على المجتمع الدولي أن نواصل العمل بعزم متجدد ووحدة في الهدف صوب تعزيز الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية في التماس الحلول الشاملة التي يقودها الشعب الأفغاني نفسه.

ونعتقد أن للأمم المتحدة دورا رئيسيا تضطلع به في تنسيق المساعدة الدولية. لا بديل عن الدور التنسيقي للأمم المتحدة في تعمير أفغانستان. نحن نقدر قيادة الممثل الخاص للأمين العام يان كوبي والعمل الجيد الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة؛ لا بد من أن تواصل العمل بالتشاور الوثيق مع الحكومة الأفغانية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليتوانيا.

وأطلقت الهند أيضا مبادرات تهدف إلى تعزيز التجارة والاستثمار الثنائيين في أفغانستان، بما في ذلك التدابير من قبيل إلغاء الرسوم الجمركية الأساسية على جميع الواردات من أفغانستان تقريبا، والاستثمار في احتياطات خام الحديد في منطقة حاجيغاك.

ومن الضروري تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية التي تزداد الحاجة إليها في أفغانستان، إلى جانب كفالة بقاء مقوماتها الاقتصادية وحفز نموها الاقتصادي. وإدراكا منها لتلك الحاجة الملحة، فقد اضطلعت الهند بدور رائد في مجال تدابير بناء الثقة التجارية. ولا يزال برنامج التعاون الإقليمي لجنوب آسيا يمثل أداة هامة لتعزيز التعاون الإقليمي في إطار عملية اسطنبول في منطقة جنوب آسيا.

لقد حظيت أفغانستان بموقع استراتيجي، كونها جسرا بريا يربط بين جنوب آسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، وهي قناة هامة للاستفادة من موارد الطاقة الهائلة في آسيا الوسطى.

ستعود مشاريع مثل خط أنبوب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند (TAPI) بالنفع علينا جميعا ويمكن أن تمثل بداية تحول سريع لمنطقتنا.

أفغانستان والهند شريكان استراتيجيان نتيجة الجغرافيا والرؤية المشتركة للسلام والتعاون في المنطقة. ولا تزال الهند ملتزمة بدعم أفغانستان خلال الفترة الانتقالية الحاسمة الأهمية حتى نهاية عام ٢٠١٤ وما بعده. بدأ بالفعل العمل بشأن تنفيذ اتفاق الشراكة الاستراتيجية المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بين بلدينا، مع عقد الاجتماع الأول لمجلس الشراكة في العام الماضي.

المسؤولين الأفغان على الاستفادة من الخبرة والتوصيات التي قدمتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتتعلق نقطتي الثانية بحالة النساء والفتيات. نحن نقدر التزام الحكومة الأفغانية بتمكين المرأة وكفالة المساواة بين الجنسين. شهدت أفغانستان ما بعد الطالبان تعيين أول حاكمة لمقاطعة، هي سيارة شكيب سادات. تفرض النساء أنفسهن كوزيرات وعضوات في البرلمان وفي المجلس الأعلى للسلام. نحن نرحب بهذه التطورات ونؤكد مجدداً أن المشاركة الكاملة للمرأة في عمليتي المصالحة والتحول أساسية من أجل بناء أفغانستان مسالمة ومستقرة ومزدهرة.

لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. تموت امرأة كل ساعتين لأسباب تتعلق بالحمل. يشكل العنف المنزلي ضد المرأة وسجن النساء بتهمة ارتكاب جرائم أخلاقية مزعومة مصدر قلق، وكذلك عدد النساء والفتيات اللاتي قتلن أو جرحن خلال العام الماضي، الذي زاد بدرجة كبيرة.

ونحث الأمم المتحدة على أن تواصل تقديم الدعم للرصد المنهجي وتقديم التقارير عن الالتزامات الجنسانية الواردة في إعلان طوكيو وإطار المساءلة المتبادلة.

ثالثاً، لا يزال وفدي يشعر بالقلق إزاء مستوى الإصابات في صفوف المدنيين وزيادة استهداف المواقع المدنية من جانب القوات المناهضة للحكومة والجماعات المسلحة غير القانونية. وبصفة خاصة، يشكل استمرار موت وإصابة الأطفال مصدر قلق. ونأمل أن تنفذ خطة العمل من أجل منع تجنيد القصر ومرفقيها المتعلقين بأعمال القتل والتشويه والعنف الجنسي المرتكبة ضد الأطفال تنفيذاً كاملاً وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع انتهاكات حقوق الطفل.

يعيش أكثر من مليون أفغاني على بعد نحو ٥٠٠ متر من المناطق الملوثة بالألغام. شاركت ليتوانيا نفسها، باعتبارها جهة

السيدة ميرموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة.

تؤيد ليتوانيا البيان الذي أدلى به السيد فيغاداس أوشاكاس، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أ طرح النقاط التالية.

تتعلق نقطتي الأولى بالعمليات الانتخابية. نرحب بالمشاركة النشطة من جانب الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في التطورات المتصلة بالانتخابات. من الضروري أن تكون هذه الانتخابات شاملة وشفافة وحرّة ونزيهة. لا بد من تسريع الأعمال التحضيرية الأساسية للانتخابات، بما في ذلك تحقيق تقدم ملموس في تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم.

ويلزم اعتماد إطار انتخابي قوي له آليات ذات مصداقية لمنع الغش الانتخابي وتسوية المنازعات الانتخابية. يجب استكمال تشكيل هيئات إدارة الانتخابات على النحو الواجب وتعيين الموظفين المؤهلين في اللجنة الانتخابية المستقلة. وينبغي ضمان المراقبة الدولية للانتخابات.

ونشجع شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على مواصلة تقديم كل المساعدة اللازمة في التحضير للانتخابات التي تقودها أفغانستان.

أود أن أذكر بأن مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا نشر في الماضي أفرقة لدعم الانتخابات في أفغانستان، أحد الشركاء الآسيويين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. قدمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كابول في عام ٢٠١٢ مجموعة كبيرة من التوصيات بشأن تحسين الإطار الانتخابي. ونشجع

أفغانستان والمنطقة الأوسع، تظل البعثة التي يتوفر لديها العدد الملائم من الموظفين والموارد الكافية أساسية لكفالة نجاح الفترة الانتقالية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل قيرغيزستان.

السيد قديروف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): في البداية، أود أن أعرب عن امتناننا للرئاسة الروسية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة. كما نشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون، على إحاطته الإعلامية عن الحالة في أفغانستان، وممثله الخاص، يان كوبي، على إدارته الفعالة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعمنا الكامل لأنشطة البعثة، وعن ترحيبنا باعتماد القرار ٢٠٩٦ (٢٠١٣)، الذي يعدد ولايتها.

تمر أفغانستان، اليوم، بمرحلة حاسمة في تطورها التاريخي. نحن نشهد انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية ونقل المسؤوليات إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية. ونشهد أيضا تنفيذ عملية المصالحة والاتفاقات الدولية بشأن التنمية الاقتصادية لأفغانستان.

ومع ذلك، لا تزال الحالة في عدد من المقاطعات غير مستقرة. من الواضح أنه يجب على منظمة حلف شمال الأطلسي، مع سحب الوحدات العسكرية، العمل على إنهاء بعثتها نهاية منطقية لهيئة الظروف اللازمة للاستقرار والتنمية والأمن.

ويجب تنفيذ نقل المسؤوليات الأمنية تدريجيا وبصورة منهجية، مع الحفاظ على مناخ من الهدوء والثقة. لا يمكن السماح بأن يفتح انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية الطريق أمام القوى المدمرة أو تمكين الجماعات المتطرفة أو

مانحة لبرنامج مكافحة الألغام في أفغانستان، في إزالة الألغام وتدعم الجهود الأفغانية لإزالة الألغام. ونرحب بالتقدم المحرز ونشجع الحكومة الأفغانية على العمل مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة على سن تشريع بخصوص الإجراءات المتعلقة بالألغام وعلى إزالة جميع الألغام الأرضية المضادة للأفراد بحلول عام ٢٠١٣، كجزء من التزاماتها بموجب اتفاقية أوتاوا.

أخيرا، أنتقل إلى التعاون الإقليمي، يتطلب نجاح العملية الانتقالية في أفغانستان المشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة الإقليميين. ولكي تحقق الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية قدرا أكبر من التأزر، من المهم تحسين تنسيق الجهود التي تبذلها في أفغانستان وفي المنطقة، بما في ذلك التنسيق مع بلدان آسيا الوسطى.

ومما يثلج صدورنا عزم دول المنطقة، من خلال عملية اسطنبول والحوار الثنائي بين أفغانستان وباكستان، وغيرهما من المبادرات على معالجة التحديات المتعددة التي تواجه الأمة الأفغانية. إن افتتاح مكتب في الدوحة لغرض المفاوضات يمكن أن يكون خطوة إلى الأمام نحو حل سلمي تقوده أفغانستان لتمرد حركة الطالبان. يجب أن تكون المصالحة عملية شاملة وتملك أفغانستان زمام المبادرة فيها. ونرحب باستعداد مجلس الأمن تعديل نظام الجزاءات المفروضة على حركة الطالبان دعما لهذه الجهود.

وفي الختام، نرحب باتخاذ المجلس للقرار ٢٠٩٦ (٢٠١٣)، الذي يمدد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا. ستكون بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بدور سياسي قوي، شريكا أساسيا للحكومة الأفغانية خلال فترة التحول. وأود أن أشير إلى أن المزيد من التخفيضات في ميزانية بعثة الأمم المتحدة قد يكون له أثر سلبي على قدرتها على الوفاء بولايتها الأساسية. وبالنظر إلى جسامة التحديات التي تواجه

الإرهابية من التسلل إلى البلدان المجاورة، هذا أمر يشغلنا بصفة خاصة. استعداد للمساهمة في هذه العملية. ونعتقد أن من الأهمية بمكان الاستفادة بنشاط من قدرات المنظمات الإقليمية لدى التصدي لمشاكل أفغانستان.

وأود أن أبلغ المجلس بأن قيرغيزستان تعترم عقد اجتماع مائدة مستديرة حول أفغانستان في بيشكيك في المستقبل القريب. وفي آب/اغسطس، سوف نعقد أيضا مؤتمرا علميا وعمليا حول موضوع "أفغانستان عام ٢٠١٤: آفاق التنمية في جمهورية أفغانستان الإسلامية والتحديات والتهديدات لأمن آسيا الوسطى في سياق انسحاب الوحدات الأساسية للقوة الدولية للمساعدة الأمنية". وندعو الأطراف المهمة إلى المشاركة في هذين الحدثين.

ونحن نؤيد عملية اسطنبول ونشارك في جميع الأفرقة العاملة بشأن تدابير بناء الثقة. وإننا على استعداد لأن نشط في الماضي قدما بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ المشاريع الإقليمية في أفغانستان في مجالات الطاقة والنقل والزراعة. وسوف تؤدي قيرغيزستان دورا نشطا في اجتماع وزراء الخارجية للأطراف في عملية اسطنبول، المقرر عقده في ألماتي بتاريخ ٢٦ نيسان/أبريل.

وفي الوقت نفسه، تتطلب التنمية المستقرة في أفغانستان استمرار تقديم الدعم المالي الدولي الطويل الأجل للحكومة في إطار التعهدات التي قدمت في مؤتمر طوكيو العام الماضي.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على دعم قيرغيزستان الثابت للسيادة والسلامة الإقليمية والوحدة في أفغانستان، وعلى مصلحتنا الحقيقية في إحلال السلام والاستقرار في هذا البلد الشقيق.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

لن يتسنى تحقيق التنمية السلمية لأفغانستان إذا لم يتم القضاء على مشكلة إنتاج الأفيون في البلد. يؤثر انتشار هذا السم الزعاف أيضا على بلدان آسيا الوسطى الواقعة على طريق العبور نحو الشمال إلى بلدان أوروبا وآسيا. نعتقد أن هذا يستدعي اتخاذ إجراءات قوية في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في أفغانستان.

والجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية شرط من الشروط الأساسية لكفالة تحقيق السلام الدائم في أفغانستان. وترحب قيرغيزستان بأنشطة المجلس الأعلى للسلام، برئاسة صلاح الدين رباني، وتعتقد أن عملية المصالحة يجب أن ينفذها الأفغان أنفسهم، لصالح جميع الأفغان. ويجب أن تكون عملية السلام الشاملة مفتوحة لجميع أصحاب المصلحة في أفغانستان الذين هم على استعداد لوضع العنف جانبا، وقطع جميع العلاقات مع الإرهاب الدولي، واحترام دستور الأمة.

وثمة عنصر للإصلاح السياسي لا يقل أهمية في أفغانستان هو الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي ستجري في نيسان/أبريل ٢٠١٤. ووضع الصيغة النهائية للقانون الانتخابي في الوقت المناسب، ومعالجة المشاكل المتعلقة بتسجيل الناخبين، وتهيئة الظروف الآمنة لإجراء الانتخابات إنما هي أمور حاسمة. وترحب قيرغيزستان بعزم السلطات الأفغانية على إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، وفقا للتشريع الوطني، بحيث يمكنها أن تكون أساسا لاستمرار التنمية المستقرة في أفغانستان.

إن مشاركة أفغانستان في التعاون الإقليمي لتوسيع نطاق التجارة والعلاقات الاقتصادية مع الدول المجاورة شرط رئيسي لتحقيق التنمية السلمية في البلد. وقيرغيزستان، بوصفها عضوا في عدد من المنظمات الإقليمية، والرئيسة الحالية لمنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، على

الأفراد العسكريين الجورجيين يؤدون واجبهم، بما في ذلك في مقاطعة هلمند الأكثر اضطراباً.

وقررت جورجيا مواصلة اسهامها إلى ما بعد عام ٢٠١٤. علاوة على ذلك، إن حكومة جورجيا، اعترافاً كاملاً منها بأهمية مواصلة تقديم الدعم لحكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية طوال العقد الانتقالي، ولدور قوات الأمن الوطنية الأفغانية في الحفاظ على المكاسب التي حققناها على أرض الواقع وتعزيزها، تلتزم بتقديم مساهمات مالية لصندوق استدامة قوات الأمن الوطنية الأفغانية.

إننا نؤيد تمام التأييد الموقف الثابت للمجتمع الدولي ومجلس الأمن ومفاده أن المساعدة المقدمة إلى أفغانستان ينبغي أن تكون شاملة قدر الإمكان، وينبغي ألا تقتصر على مجرد العنصر العسكري. والمعونة المقدمة في المجال الإنساني حاسمة الأهمية للأمن ولتحقيق مزيد من التنمية على المدى الطويل. ونحن مقتنعون بأن التزام جورجيا بتقديم المساعدة في مجال الرعاية الصحية يكمل مساهمتنا العسكرية.

ولا شك في أن السلام والأمن الدائمين في أفغانستان يمكن تحقيقهما أساساً من خلال عملية مصالحة تشمل الجميع، ويقوم بها شعب أفغانستان. ومع ذلك، نؤكد مجدداً استعدادنا لتقديم الدعم للعملية الانتقالية السلمية في البلد لما بعد عام ٢٠١٤.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كازاخستان.

السيدة أيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالروسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ الاتحاد الروسي بتوليته رئاسة مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس. ونشكر الأمين العام على تقريره الزاخر بالمعلومات (S/2012/133)، وننوه بالأهمية

السيد ماخاروويشفييلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية):

تعرب جورجيا عن تأييدها التام لأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وتنشاطر الرأي القائل إن البعثة سوف تؤدي دوراً أساسياً في السماح لأفغانستان والمجتمع الدولي بالعمل معاً على نحو فعال للوفاء بالتزامات طوكيو، وفي رصد حقوق الإنسان والحالة الإنسانية على أرض الواقع.

نحن نعتقد أنه من الضروري أن تكون البعثة مجهزة بولاية مناسبة وأن تتوفر لها الموارد الكافية التي تلزم للاضطلاع بدورها، لا سيما طوال سنة ٢٠١٤ الانتقالية. لذلك، نرحب بتقرير الأمين العام (S/2013/133) وبتخاذ القرار ٢٠٩٦ (٢٠١٣) في المجلس اليوم بالإجماع. وأود أن أذكر أنه كلما تحقق الاستقرار والأمن على أرض الواقع بقدر أكبر، أصبحت أنشطة بعثة الأمم المتحدة أكثر فعالية. فالبيئة المستقرة والأمن شرط ضروري للبعثة كي تضطلع بولايتها على النحو المناسب.

علاوة على ذلك، نعتقد أنه بدون وجود أفغانستان مستقرة وآمنة، من الصعب أن نتصور تحقيق الاستقرار والأمن المستدامين على الصعيد الإقليمي وما عداه. وأعتقد أننا نحن المجتمع الدولي نتحمل نصيبنا من المسؤولية عن مساعدة شعب أفغانستان على المضي في الطريق الصعب نحو السلام والتنمية. لهذا السبب بالذات، التزمت جورجيا من جانبها بالوقوف إلى جانب أصدقائها في المنطقة المجاورة. ونحن مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأن دعم أفغانستان، لا سيما خلال هذه المرحلة الصعبة من تاريخها، سيفيد أمن جورجيا والمنطقة بنطاقها الأوسع لأمد طويل.

ولقد أثبتت جورجيا أنها مستعدة للإسهام في الأمن الدولي وقادرة على ذلك. فلسنوات عدة، تؤدي الوحدة العسكرية الجورجية مهمتها في أفغانستان. وفي الوقت الراهن، وفي إطار القوة الدولية للمساعدة الأمنية، هناك ٦٠٠ ١ من

بالدعم المتعلق بالانتعاش والمساعدة الإنسانية في فترة ما بعد عام ٢٠١٤.

نؤيد عملية المصالحة الوطنية في أفغانستان. وموقفنا مفاده أنه لا يمكن أن يؤدي الحوار بين الأفغانين إلى أثر إيجابي إلا إذا قامت الحكومة الأفغانية بدور قيادي في ذلك الصدد واحترمت المليشيات المبادئ الأساسية الثلاثة، وهي بالتحديد: التخلي عن أسلحتها، والاعتراف بالدستور وقطع وشائجها بالكامل مع القاعدة وغيرها من المنظمات المتطرفة.

نتوقع كازاخستان من الحكومة الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية الاستمرار في جهودها الجارية للتصدي لإنتاج المخدرات والاتجار بها. ولا بد لمنظمة شنغهاي للتعاون، والمركز الإقليمي للإعلام والتنسيق لآسيا الوسطى لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها، وعملية القناة الوقائية لمكافحة المخدرات برعاية منظمة معاهدة الأمن الجماعي، من أن تقوم بدور رئيسي في ذلك الصدد. ونرحب بحصول أفغانستان على مركز دولة مراقبة في منظمة شنغهاي للتعاون، وفي المركز الإقليمي للإعلام والتنسيق لآسيا الوسطى.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة. ولئن كانت أوكرانيا تؤيد البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي، فإنني أجد من المناسب التطرق إلى بضع نقاط موجزة بصفتي الوطنية.

إن الأمن في أفغانستان وفي منطقة آسيا الوسطى من بين القضايا الهامة التي تسترعي اهتمام المجتمع الدولي. وتعتقد أوكرانيا أنه من دون توفير الظروف الأمنية الملائمة في

الكبيرة لعمل الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السيد يان كوبيش.

إن كازاخستان تدعو إلى تطوير أفغانستان على نحو عاجل بوصفها دولة نامية سلمية ومستقلة ومستقرة ذات مجتمع موحد. فعلى الصعيدين الإقليمي والوطني، تساعد كازاخستان على تحقيق التنمية المستقرة والدائمة في أفغانستان، والحد من التهديدات الأمنية الناجمة عن هذا البلد، بما في ذلك الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والتطرف الديني. وهكذا، سوف نعقد في ألماتي بتاريخ ٢٦ نيسان/أبريل اجتماعا وزاريا بشأن أفغانستان كجزء من عملية اسطنبول. ونحن واثقون من أن هذا الاجتماع سيسهم في إشراك أفغانستان بنشاط في عمليات التكامل الإقليمي، وتعزيز التجارة المتبادلة، والتعاون الاقتصادي والإنساني، وتسريع تنفيذ مشاريع البنى التحتية التي تربط بين أفغانستان والمنطقة. وسوف يكفل كل هذا وجود جوهر حقيقي للجهود الدولية الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة، وبالتالي المساهمة في استعادة السلام والاستقرار في البلد. وفي هذا الصدد، ندعو جميع المشاركين في الاجتماع المقبل في ألماتي إلى اعتماد نهج مسؤول يهدف إلى احراز النتائج بشأن المسائل التي سيتم بحثها هناك.

ونحن نعتقد أن الأمم المتحدة تؤدي دورا رئيسيا في كفالة تنسيق جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق التسوية السياسية والانتعاش في أفغانستان، بتعاون وثيق مع الحكومة الأفغانية ومع دعم من المجتمع العالمي، وقبل كل شيء، بلدان المنطقة. وفي هذا السياق، قدمت كازاخستان مقترحات لينظر فيها الأمين العام بشأن إنشاء مركز الأمم المتحدة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في ألماتي، بهدف استعمال بلدنا على نحو أكثر نشاطا من ناحية الجغرافيا والاتصالات وقدرات البنية التحتية لصالح الأمم المتحدة، بما في ذلك تزويد أفغانستان

وفيما يتعلق بهذه الأنشطة، تقترح الرئاسة الأوكرانية أفراد جلسة محددة لمؤتمر الاستعراض الأمني السنوي لعام ٢٠١٣ لبحث القضايا المتعلقة بالحدود. وهذا العمل ربما يضع الأساس لتحديث مفهوم أمن وإدارة الحدود في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (٢٠٠٥) الذي يحدد إطار التعاون فيما بين الدول المشاركة في المنظمة.

تؤيد أوكرانيا قرارات المؤتمرات الدولية المتعلقة بأفغانستان المتخذة في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢ والتي تهدف إلى تعزيز السلام والأمن في البلاد، وتعزيز الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي فيها، ودعم عمليات الإدماج وتطوير التعاون الإقليمي. أننا نتشاطر بالكامل وجهة النظر المشتركة والقائلة بأن النهج الإقليمي يؤدي دورا أساسيا في ضمان الاستقرار الدائم في أفغانستان وفي المنطقة الأوسع. ويقوم جيران أفغانستان بدور هام جدا في ذلك ولا غنى عن التزامهم بجهودنا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين لدي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظرة في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٦.

أفغانستان، من الصعب الحديث عن إنعاش الاقتصاد الأفغاني، وتحسين مستويات المعيشة، وتنفيذ البرامج الاجتماعية وغيرها من المشاريع اللازمة لإعادة بناء البلد.

إن وجود القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان منذ أكثر من ١٠ سنوات ساهم مساهمة هامة في عملية استقرار الحالة السياسية والأمنية في البلاد. وفي الوقت الراهن، فإن أفراد حفظ السلام الأوكرانيين في البلد يشكلون ٢٨ ممثلا. ومنذ عام ٢٠٠٩، ما انفكت أوكرانيا تسمح بمرور الشحن العابر في أراضيها تلبية لاحتياجات القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان. وتؤيد أوكرانيا الانتقال التدريجي للمسؤولية عن حفظ الأمن من القوات الدولية إلى قوات الجيش والشرطة الوطنية الأفغانية.

إن انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية من أفغانستان يتطلب تطوير وتنفيذ استجابة محتملة من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتحديات الجديدة والتهديدات ذات الأثر المباشر على الدول الأعضاء في المنظمة والمتاخمة لأفغانستان، فضلا عن منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا برمتها.

بغية إجراء تحليل مفصل للمخاطر المحتملة لأمن الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ترى الرئاسة الأوكرانية للمنظمة جدوى في إجراء مناقشات متعمقة بشأن هذه المسألة الهامة في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.